



كتاب أبحاث المؤتمر العلمي الأول حول بيئة الأعمال في ليبيا

24-25 نوفمبر 2019 اجدابيا - ليبيا



تنظيم كلية الاقتصاد
الناشر: جامعة اجدابيا



كتاب أبحاث المؤتمر العلمي الاول حول بيئة الأعمال في ليبيا

The Fifth Scientific Conference On business environment in Libya Regions
(SCBEL)

24-25. NOV. 2019
Ajdabiya - Libya



تنظيم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

الناشر: جامعة اجدابيا

Publisher : University of Ajdabiya

SCBEL2019

© جميع حقوق الطباعة والنشر محفوظة لجامعة اجدابيا

الناشر : جامعة اجدابيا

الطبعة الأولى 2019

البريد الإلكتروني للمؤتمر : conf.economics@gmail.com

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية- بنغازي 2019

ISBN9789959-1-2131-8

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبعها الجامعة

أرقام الهواتف : 00218 6456 27816 – 00218 6456 27053

موقع جامعة اجدابيا : www.uoa.edu.ly

البريد الإلكتروني للجامعة : info@uoa.edu.ly



جدول المحتويات

Paper Code	عنوان الورقة	الصفحة
SCBEL-19-01	معوقات تبني مفهوم المستثمر المالك كمصدر تمويل للمشروعات الريادية من وجهة نظر الأكاديميين المختصين بالجامعات الليبية أ. مسعد عبدالسلام على محمد	1
SCBEL-19-02	استشراف المخاطر الأخلاقية في الاستثمار برأس المال الملائكي وطرق التحوط منها دراسة نظرية دكتور عبد لرازق جبريل محمد ضيف الله	18
SCBEL-19-03	استقصاء وجهات نظر قبلي هيئة الرقابة الإدارية بمدينة اجدابيا نحو مستوى تطبيق الشفافية الإدارية في المؤسسات الحكومية بالمدينة. د. مختار عطية بن سعد - سلوى سالم إبراهيم - سهام إبراهيم عبد السيد	47
SCBEL-19-04	هجرة الكفاءات العربية في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي - أسبابها واتجاهاتها (ليبيا أثمنونجا) دراسة نقدية استشرافية أ. يوسف عبدالجبار فرج النباح - أ. جاد المولى حامد إبراهيم	67
SCBEL-19-05	استراتيجية تحسين أداء تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة على جودة المنتجات الصناعية في المؤسسات الصناعية العامة والمساهمة. جمعة محمد على سالم - حسن فتحي حسن الحداد	88
SCBEL-19-06	أهمية استخدام التحليل الاستراتيجي SWOT في قطاع الاعمال الليبي. دراسة . ميدانية على قطاع المصادر التجارية الليبية أ. سلام حمد سعيد بوجواري - د. إسماعيل المهدى اسماعيل - خالد زيدان الفضلى	103
SCBEL-19-07	مدى توفر مقومات تطبيق مدخل التكلفة المستهدفة (من وجهة نظر الموظفين العاملين بمراقبة الشؤون المالية بشركة البريقة لتسويق النفط) أ. صلاح محمد عبدالعاطى د. خالد محمد رمضان زهفول	122
SCBEL-19-08	حقوق الإنسان في إقامة التنمية المستدامة دراسة تحليلية لحالة ليبيا د. عبدالله عبدالعاطى الفرجانى د.منى رمضان المطردي	143
SCBEL-19-09	بيانة حاضنات الاعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة: تجارب دولية وعربية رائدة وامكانية تطبيقها في ليبيا أ. د. عيسى حمد محمد الفارسي	170
SCBEL-19-10	دور البنك المركزي في عملية التمويل للنهوض ببنية الاعمال أ. فرج محمد عبدالقادر المنفي	206
SCBEL-19-11	دور التعليم المحاسبي في تدريس وتطوير المعارف والمهارات والأخلاقيات المرغوبة في سوق العمل الليبي د. تجيب سالم بيوس - د. أبوياكر جمعة معنوق - د. حسني رمضان الشتوى	226
SCBEL-19-12	أثر الانقسام السياسي على بنية الاستثمار الليبي د. محمد هدية درياق	243
SCBEL-19-13	مدى التوافق بين مخرجات برامج التعليم المحاسبي في الجامعات الليبية ومتطلبات بيئة الأعمال المعاصرة لقطاع المصرفي في ظل التوجه نحو تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية أ. طارق عبدالحميد مصباح - أ. حسن جمعة عبد الرسول	258
SCBEL-19-14	الإدارة التشاركية ودورها في مواجهة تحديات بيئة الاعمال في ليبيا القطاع الصحي الليبي أثمنونجا د. طارق صالح عبدالنبي - د. هاتم السعيد احمد حسن	267
SCBEL-19-15	مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في المصادر التجارية - دراسة ميدانية على المصادر التجارية العاملة في بلدية اجدابيا أ. سالم عياد أقفيطين - أ. صالح عبدالرحيم بوحليمة	298
SCBEL-19-16	واقع تطبيق المحاسبة البينية في الشركات النفطية دراسة ميدانية على الشركات النفطية الليبية ارجعة مفتاح سليمان المغربي	320
SCBEL-19-17	أثر الإدارة الرشيقية على تحسين الأداء المؤسسي (دراسة تطبيقية على شركة ليبيانا والمدار بمدينة بنغازي أ. زياد ونيس الدروقي أ. محمود علي المدنى	338
SCBEL-19-18	واقع التعليم المحاسبي في مؤسسات التعليم العالي الليبية دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة أ. صالح أبوياكر الجازوى - أ. فتحى موسى سالم - أ. منصور محمد العشيبى	355
SCBEL-19-19	أهمية تطبيق نظم المعلومات الإدارية بصدق الضمان الاجتماعي للرفع من مستوى الأداء الوظيفي. (دراسة حالة لمكتب الخدمات الضمانية/ بمدينة المرج) د: عطية صالح سعد هزاوى	377
SCBEL-19-20	الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي عن بنود التقارير المالية من وجهة نظر الإدارة الانتقامية بالمصارف التجارية د/ عبدالفتاح عثمان العربي د/ سليمان بالحسن المغربي أ/رضوان عبدالغنى	397
SCBEL-19-21	بطاقة الأداء المتوازن كأداة للرقابة الاستراتيجية لمساعدة متذبذبي القرار في مؤسسات الاعمال أ. يحيى سعد حماد صالح - أ. سامي بودبوس	413

SCBEL-19-22	دور المشروع الجنائي الليبي في الحد من الجرائم الاقتصادية .د. سعد حماد صالح القباني	438
SCBEL-19-23	نموذج مقترح للإتصاحات الغير مالية لتقارير الأعمال المتكاملة :دراسة ميدانية على ثلث أصحاب المصالح في ليبيا .أ. خالد زيدان الفضلي - أ.د. فاطمة ونام بن مراد	453
SCBEL-19-24	دور الاتصال الفعال في بيئة العمل بالمؤسسات الخدمية .أ. انتصار ابويكر الجماعي	476
SCBEL-19-25	مدى مساهمة استراتيجيات منح الائتمان المطبقة في المصادر التجارية الليبية في الحد من تغزير الفروض .د.إبراهيم مسعود الفرجاني - أ. محمد صالح القماطي	493
SCBEL-19-26	دور التعليم العالي في توفير المهارات المطلوبة لسوق العمل الليبي .د. سعاد عبد الله العاكوري	517
SCBEL-19-27	أثر إدارة المعرفة على اتخاذ القرارات الإدارية في الجامعات الليبية .د. عائشة الهادي محمد أبو عيادة .أ. الهمالي صالح الهمالي	535
SCBEL-19-28	دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية : دراسة ميدانية على المصادر التجارية بمدينة بنغازي .د. فاطمة مفتاح خليل الفلاح - ملاك إبراهيم محمد زيد	573
SCBEL-19-29	نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية ودورها في تعزيز ملائمة مخرجاتها لمتطلبات متخذي القرارات المالية : دراسة حالة على فروع المصادر التجارية العاملة بمدينة سرت الليبية .امباركة سالم مفتاح العماري - د. حسني رمضان الشتبيوي	593
SCBEL-19-30	تطبيق الإدارة بالأهداف وعلاقتها باداء العاملين بمنظمات الأعمال الليبي دراسة حالة على شركتي الخليج العربي والنهرين للصناعات .د. مبروكه عبدالله الخفيفي -أ. فاطمة يوسف المنصوري	612
SCBEL-19-31	واقع تكنولوجيا المعلومات دراسة حالة بغرفة التجارة والصناعة والزراعة بمدينة بنغازي .أ. خليل ادريس العبار -أ. زياد ونيس الدروقسي	636
SCBEL-19-32	دور التعليم الجامعي في تلبية احتياجات سوق العمل الليبي دراسة استطلاعية على عينة من خريجي طلبة جامعة اجدابيا .أ. عمر عبد الحميد المغربي -أ. عبد السلام محمد بوكتيشة .أ. عبدالعزيز عبد الرحيم الصبيحي	655
SCBEL-19-33	دراسة محددات اتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في المصادر التجارية - دراسة ميدانية على المصادر التجارية الليبية الواقعه إدارتها الرئيسية بالمنطقة الشرقية .أ. فتحي سعد بوعنون -أ. اسامه محمد احمد محمد -أ. فاطمة محمد احمد محمد	667
SCBEL-19-34	دور التأثير السياسي في التحول الديمقراطي في ليبيا - الإخفاقات والتحديات .د. فتحي بلعيد أبو رزizza .د. عمر ارحومة أبو رقيبة	683
SCBEL-19-36	الجامعة ودورها التربوي في تنمية ريادة الاعمال دراسة ميدانية في جامعة سرت من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس .د. أحمد الابnin على .أ. محمد قاسم عبد المجيد	703
SCBEL-19-37	واقع تطبيق نظم المعلومات الإدارية دراسة حالة في صندوق الضمان الاجتماعي بمدينة بنغازي .أ.أميرة السهواري - أ. محمود سلطان - أ. عزالدين الفيتوري	727
SCBEL-19-38	الاتصالات الإدارية وتأثيرها على عملية اتخاذ القرارات(دراسة ميدانية بمستشفى الشهيد احمد المغريف المركزي التعليمي الواقع في مدينة اجدابيا .أ. عائشة عبدالعزيز احمد .أ . سعاد فرج مصطفى)	740

معوقات تبني مفهوم المستثمر الملاك كمصدر تمويل للمشروعات الريادية

من وجهة نظر الأكاديميين المختصين الجامعات الليبية

أ. مسعود عبدالسلام على محمد

محاضر مساعد - قسم التمويل والمصارف

جامعة بنغازي

Musaad.Ali@uob.edu.ly

الملخص

يعتبر مفهوم المستثمر الملاك حديث نسبياً بالمنطقة العربية عامة ولبيبا خاصة . يعرف المستثمر الملاك بأنه الشخص الذي يملك مقدرة مالية جيدة وخبرة عملية متراكمة ، يوجه كلها للشركات الناشئة الجديدة لغرض مساعدتها على البقاء حتى تصل لتحقيق الربحية والاستمرارية (Mckaskill, 2009). قدم المستثمر الملاك نموذجاً ناجحاً لنوع جديد من المستثمرين ساهم بشكل واضح في تحول أفكار ريادية إلى شركات عملاقة تقدر إيراداتها ورؤوس أموالها بالمليارات . تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم المستثمر الملاك وما يواجهه من معوقات تحد من دوره في دعم الأفكار الريادية . حددت الدراسة طرقين مهمين لهما تأثير على تقليل المعوقات المعرفية والإجرائية اتجاه انتشار هذا المفهوم ، هذه الأطراف هي : الجامعات الليبية وتمثلها جامعة بنغازي ، سوق الأوراق المالية الليبي . تم جمع البيانات من خلال استبيان موزعة وبعد أن تم تحليلها احصائياً، توصلت الدراسة إلى أن الأطراف المذكورة لها تأثير سلبي واضح في عدم توضيح مفهوم المستثمر الملاك أو دعم تطبيقه وانتشاره . كما قدمت الدراسة دليلاً علمياً على ضياع مصدر تمويل مهم جداً للمشروعات الريادية يمثله المستثمر الملاك .

الكلمات المفتاحية : المعوقات - المستثمر الملاك - الريادة - ليببا .

1-1 المقدمة :

تعتبر المشاريع الريادية مهمة جداً لأقتصاديات دول عدّة وتمثل سوق استثماري واعد ، كما أظهرت التجارب تحقيقها لنتائج إيجابية عدّة كامتصاص البطالة ، توظيف الموارد ، زيادة الدخل القومي وغيرها العديد من المؤشرات الإيجابية . ولهذا فإن العديد من الدول تركز في سياساتها الاستثمارية التحفيزية على تشجيع أصحاب المشاريع الريادية من خلال طرق عدّة سواء كان التحفيز في الجانب التمويلي أو الجانب القانوني .

نتيجة لطبيعة المشاريع الريادية كونها طور النشأة ولا تملك المقومات المادية للنهوض لهذا واجهت في بعض الأحيان صعوبات في الجانب الإداري والتنظيمي والتمويلي . بما أن القطاع الخاص يبحث دائماً على الفرص الواudedة فوجد في النتائج الإيجابية المحققة فعلاً للمشاريع الريادية هذه الفرصة ، وفي هذه النقطة تقابلت المصالح المشتركة ما بين الطرفين ، طرف يبحث عن الخبرة في التنظيم والإدارة ومصدر للتمويل وطرف لديه كل هذه الإمكانيات ولكن يبحث عن الفرصة الاستثمارية الواudedة ومستعد أن يقدمها بدون أي ضمانات أو مقابل مبدئي وذلك في حالة افتتاحه التام بالمشروع الريادي وبحسب خبرته بمدى نجاح المشروع من عدمه ، دون أن يلزم

صاحب فكرة المشروع الريادي بأي اعباء مادية في حالة خسارة المشروع ، في المقابل مستقبلاً وفي حالة نجاح المشروع فإنه يكون شريك في هذا المشروع، وبناءً على ما سبق ذكره ظهرت تسمية المستثمر الملك .

تعتبر ليبيا مثلها مثل كل دول العالم سعى فيها المؤسسات الحكومية إلى تشطيط قطاع المشاريع الريادية إلا أن مفهوم المستثمر الملك كأحد مصادر التمويل المهمة لا يزال مجهولاً .

2- مشكلة الدراسة :

نظراً لأهمية المشاريع الريادية وما حققه ولاتزال تحققه من نتائج إيجابية باهزة على مستوى العالم ، فإن العديد من دول العالم أولت اهتماماً كبيراً بها كون أن هذه المشاريع تعتبر حلّاً مستداماً لمعوقات اقتصادية واجتماعية متسمة ، كتخفيض نسب البطالة ، زيادة معدلات النمو ، زيادة الدخل القومي ، تحسين مستوى المعيشة ، تنمية العناصر البشرية وتتوسيع مصادر الدخل .

لم تغفل الدولة الليبية أهمية المشاريع الريادية فقامت بإصدار القوانين التنظيمية لهذا القطاع وانشئت العديد من المؤسسات المسئولة على تشجيع المشاريع الريادية ، وبالرغم من كثرة القوانين وتنوع المؤسسات الحكومية الداعمة للمشاريع الريادية إلا أن أهم ما يعيق عليها عدم توفير بنية أساسية حقيقة وكذلك محدودية فرص التمويل ، والاسهال في اصدار القرارات الداعمة والتشريعات المرتبطة بالمشاريع الصغرى (الخضر ، 2009) كل ذلك أدى للأسف إلى عدم أداء هذه المؤسسات دورها الطبيعي والمتعارف عليه .

أثبتت العديد من الدراسات السابقة ان القطاع الخاص ممثلاً ب رجال الاعمال يلعب دوراً مهماً جداً في تحفيز أصحاب المشاريع الريادية للبدء في أعمالهم كما ان ما يتميز به القطاع الخاص من جدية في العمل ومقدرة مالية مرنة وجيدة ساهمت بشكل كبير في هذا النجاح ، ونتيجة لافتقار دور القطاع الخاص في دعم المشاريع الريادية في ليبيا وعدم تشجيع أو التواصل مع هذا القطاع من قبل الجهات المسئولة لخوض هذه التجربة الناجحة أودمه بعض المفاهيم العالمية كمفهوم المستثمر الملك وما لها من تطبيقه من مردود ممتاز اجتماعياً ومادياً على كل الأطراف ، فإن ذلك هو ما شكل المحفز الأساسي لإجراء هذه الدراسة ومحاولة الإجابة على السؤال التالي : ما هي معوقات تبني مفهوم المستثمر الملك كمصدر تمويل للمشاريع الريادية ؟

3- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعريف بمفهوم المستثمر الملك .
2. التعريف بأهمية المستثمر الملك كمصدر تمويل جديد وغير تقليدي للمشاريع الريادية في ليبيا .
3. التعريف بأهم النجاحات العالمية المشتركة ما بين أصحاب المشاريع الريادية والمستثمرين الملكة .
4. التعرف على أهم المعوقات التي تواجه انتشار وتبني مفهوم المستثمر الملك .
5. التعرف على مدى إدراك المستطلع عليهم لمفهوم المستثمر الملك ودوره في دعم المشاريع الريادية .
6. تقديم بعض التوصيات النظرية والتطبيقية التي ستساهم في سرعة انتشار وتبني مفهوم المستثمر الملك والذي بدوره سيعزز نجاح ونمو المشاريع الريادية .

٤-١ أهمية الدراسة :

يمكن تحديد أهمية الدراسة في انعكاسها على الاضافة العلمية والعملية والتي يمكن تلخيصها في التالي :

٤-١-١ الاضافة العلمية : قد تعتبر هذه الدراسة وبحسب ما أتيح للباحث من الاطلاع عليه من دراسات سابقة من ضمن الدراسات الأولية في التطرق لمفهوم المستثمر الملاك وما يلعبه من دور مهم كمصدر تمويل من وسهل الحصول عليه وكذلك ما يواجهه من معوقات تحد من انتشاره وبنائه . كما تعتبر اضافة للبحوث الأكاديمية والتي تطرقت أو ستتطرق لأهمية الدور الذي يلعبه المستثمر الملاك كمصدر دعم للمشاريع الريادية في ليبيا .

٤-١-٢ الاضافة العملية : تساعد رجال الأعمال وأصحاب المشاريع الريادية والمهتمين بتنمية قطاع المشاريع الريادية على المعرفة العملية لأحد أسباب ضياع الفرص الاستثمارية وضعف مصادر التمويل والذي سيؤدي كلاهما إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني.

٥-١ فرضية الدراسة :

للغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة ومن خلال ماتم استنتاجه من التطرق لمفهوم المستثمر الملاك من المختصين والأكاديميين وكذلك من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة ، فقد تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية : لا توجد معوقات تواجه تبني فكر المستثمر الملاك كمصدر تمويل للمشروعات الريادية ، لاختبار هذه الفرضية تم صياغة عدد فرضيتين فرعتين كالتالي :

الفرضية البديلة الأولى: لا تهتم مؤسسات التعليم العالي بتوضيح شامل وعمق لمفهوم المستثمر الملاك كمصدر تمويل.

الفرضية البديلة الثانية: لا يشجع سوق الأوراق المالية على تبني مفهوم المستثمر الملاك كمصدر تمويل .

٦-١ منهجية الدراسة :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ذلك كون ان الدراسة تتطلب جمع بيانات متعددة كافية ودقيقة من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة وذلك لتكوين فهم أوضح وأشمل عن موضوع الدراسة والمتغيرات الرئيسية فيه ، وما تتطلبه الدراسة من البحث عن أثر مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في المعوقات والتي تحد من تبني مفهوم المتغير الآخر الا وهو المستثمر الملاك ، وللوصول الى تفسير واضح لشكل العلاقة ونوعها وغيرها من المعلومات مابين متغيرات الدراسة فإن ذلك يتطلب مجموعة من العمليات التحليلية

٧-١ حدود الدراسة :

تقتيد هذه الدراسة بمجموعة من الحدود منها :

٧-١-١ الحدود الزمنية: تم توزيع الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة خلال فصل الخريف/2019 ، كما تم تجميع المعلومات وتحليل البيانات الخاصة بهذه الدراسة خلال فصلي الربيع والصيف / 2019 ، وأصبحت الورقة جاهزة في شكلها النهائي خلال شهر 8/2019 .

7-1-2 الحدود المكانية: أقتصرت هذه الدراسة على استقصاء آراء أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد التابعين لأقسام الاقتصاد ، إدارة الاعمال ، المحاسبة ، التمويل والمصارف ، التسويق .

7-1-3 الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة تحديد المعوقات التي تحد من تبني فكر المستثمر الملك كمصدر تمويل ، ولم تطرق الدراسة إلى أي مصادر تمويل أخرى وما تتضمنها من معوقات .

8-1 الإطار النظري :

بالرغم من تشابه التعريفات الخاصة بالمستثمر الملك حيث عرف بأنه الشخص الذي يملك مقدرة مالية جيدة وخبرة عملية متراكمة ، يوجه كليهما للشركات الناشئة الجديدة لغرض مساعدتها على البقاء حتى تصل لتحقيق الربحية والاستمرارية (Mckaskill,2009) ، كما عرفه (Fiti, 1999) بأنه الشخص الذي يملك قدرات تمويلية جيدة ومستعد لدعم اي مشروع يملك افكار ريادية ، اما (Mason and Harrison, 2008) فعرفوا المستثمر الملك بأنه رجل أعمال أو مدير سابق اكتسب من خلال عمله السابق ثروة وخبرة ومستعد لاستثمار كليهما في مشاريع ريادية لغرض مساعدة الشباب على النجاح .

8-1-1 الدراسات السابقة :

لا شك بأن نجاحات المستثمرين الملاذة في دعم المشاريع الريادية في الدول المتقدمة وماحققه المستثمرين الملاذة من نجاحات مالية وربحية كبيرة ساهمت وبشكل جلي في تبني هذا المفهوم وانتشاره بشكل واسع فمثلاً في الولايات المتحدة الامريكية توجد أكثر من 200 منظمة تضم مستثمرين ملاذة وتحتفل بهذه المنظمات بعقد مؤتمرات دورية في مجال تخصصها فنجد منظمة المستثمرين الملاذة للقطاع التكنولوجي والرعاية الصحية والأدوية وغيرها من التخصصات (Mason,2006) .

بالرغم من النجاحات والتي حققها المستثمرين الملاذة والتي أدت إلى انتشار مفهومه في العديد من دول العالم إلا أن بعض الدول لا تزال تجد صعوبة أصلًا في تبني هذا المفهوم سواء لأسباب ترجع للدولة نفسها أو نتيجة لعدم التجاوب الايجابي من قبل رجال الاعمال في هذه الدول مع هذا المفهوم.

8-1-1-1 أشارت دراسة (Cumming and Zhang, 2019) والتي أهتمت بأوضاع المستثمرين الملاذة حول العالم ، حيث درست كيفية تمويل (85,940) مشروع من سنة 1977 إلى سنة 2010 في 96 دولة حول العالم ، وأوضحت ان عدد المشاريع المملوكة عن طريق المستثمرين الملاذة بلغت في 42 دولة (5,397) مشروع ، وخلصت الدراسة بأن أهم ما يميز الدول التي ينتشر فيها مفهوم المستثمر الملك ويعزز فيها دوره ويتحقق فيها نجاحات كبيرة هي الدول الغنية والتي تقع في محيط يحتوي على مخاطر منخفضة كما تملك أسواق مالية كافية مع بيئة قانونية ممتازة وثقافة مجتمعية تعزز مفهوم الاعتماد على الذات . وبخلاف ذلك فإن الدول والتي تفتقر لمثل هذه المواصفات فإن مفهوم المستثمر الملك سيظل فيها يعاني من محدودية الانتشار والتطبيق .

8-1-1-2 وفي تركيا أوضحت دراسة (Bayar and Karaarslan and Ozdeveci, 2015) عن نظرية أصحاب المشاريع الريادية للمستثمرين للملاذة ، حيث تناولت هذه الدراسة تشخيص واقع مفهوم المستثمر

الملك ، ذكرت هذه الدراسة أن مفهوم المستثمر الملك في تركيا لم يظهر إلا في سنة 2000 ، وكان تبني هذا المفهوم من التمويل محدود نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا ، كما أن الركائز الأساسية لتبني هذا المفهوم كعدم وجود نظام ضريبي يراعي المشاريع الريادية أو المستثمرين المالكة مع عدم وجود تشريعات قانونية تتنظم عملهم وكذلك عدم وجود برنامج واضح من قبل الحكومة للتشجيع على تبني مفهوم المستثمر الملك ، كل ذلك أدى إلى التأخير في ظهور و استغلال مصدر تمويل مهم جداً للاقتصاد التركي ، وخلصت الدراسة إلى أن مفهوم الاستثمار الملك في الوقت الحالي وبعد الاستقرار السياسي و التطور الاقتصادي الكبير في تركيا انتشر وأتسع ، و وجد أصحاب المشاريع الريادية الجديدة فرصة أكبر في الحصول على مصدر تمويل جديد ومهم .

8-1-1-3 كما أوضحت دراسة (Hellmann and Schure and Vo, 2013) والمتعلقة بمقارنة رؤوس الأموال المالكية ضد رؤوس الأموال المخاطرة في كندا وكولومبيا البريطانية ، إلى أنه وبالرغم من وجود المستثمرين المالكة إلا أن رأس المال المخاطر قد يشكل تهديد لتبني هذا المفهوم مستقبلاً كون أن أصحاب المشاريع الريادية يفضلوا الاستثمار المالية الكبيرة في مشاريعهم وهذا ما يضمنه التمويل من خلال رؤوس الأموال المخاطرة .

8-1-1-4 أما دراسة (Moses and Adebisi, 2013) والمتعلقة بواقع تمويل المشروعات الصغيرة و استكشاف خيار الاستثمار المالكي في نيجيريا ، أوضحت بأن مفهوم الاستثمار المالكي في نيجيريا موجود و يمارس نشاطه في تمويل المشروعات الريادية إلا أنه يعاني من محدودية الانتشار و يرجع السبب في ذلك حسب الدراسة إلى أن الدول المتقدمة إقتصادياً أ始建 نظام تشريعي واقتصادي يشجع على انتشار هذا النوع من مصادر التمويل وهذا ما تتفقده نيجيريا .

8-1-1-5 كما وجدت دراسة (Ramadani, 2012) والمتعلقة بأهمية المستثمر الملك في تمويل المشروعات الريادية الصغيرة والمتوسطة بيان صعوبة تبني وانتشار مفهوم المستثمر الملك في مقدونيا يرجع بعض الأسباب منها ضعف الاقتصاد والتشريعات القانونية وكذلك البيئة الاجتماعية الغير قوية . ولتشجيع رجال الأعمال على تبني مفهوم المستثمر الملك قامت العديد من الدول على تشجيع إنشاء تجمعات وتنظيمات خاصة بالمستثمرين المالكة .

8-1-1-6 وفي دراسة (Markova and Mircevska, 2010) والتي تهدف لتوضيح الاستثمار المالكي كمصدر تمويل للشركات الناشئة وسرعة النمو في الولايات المتحدة ، بينت هذه الدراسة إلى أهمية جمعيات المستثمرين المالكة في العملية الاستثمارية ومدى تأثيرها على المستثمر الملك والذي يعمل منفرداً . وأشارت الدراسة إلى أن من أهم المعوقات والتي تواجه المستثمرين المالكة في الولايات المتحدة سواء كانوا ضمن جمعيات أو فراد هي المخاطر العديدة المرتبطة بالاستثمارات الناشئة حديثاً .

8-1-1-7 كذلك بينت دراسة (Sohl, 2006) والتي تناولت تغير استراتيجيات المستثمرين المالكة خلال فترات التقلب الاقتصادي في أمريكا ، أوضحت هذه الدراسة بأن المستثمرين المالكة خلال فترة الركود

الاقتصادي يلجأوا إلى زيادة الفحص والتدقيق إتجاه المشروعات المحتملة للأستثمار من طرفهم ، كما أن البعض منهم قد يلجأ أساساً خلال فترة الركود الاقتصادي إلى التخلّي عن مفهوم المستثمر الملاك ، وخلصت الدراسة إلى أن الركود الاقتصادي يعتبر من ضمن المعوقات الأساسية اتجاه تبني مفهوم المستثمر الملاك .

8-1-8 أما دراسة (Jose, and Roure and Aernoudt, 2005) والتي تناولت كيفية اطلاق عنان المستثمرين الملاك اتجاه الاستثمارات المحتملة في اسبانيا وبلجيكا ، حيث أوضحت هذه الدراسة بأنه وبالرغم من إنتشار مفهوم الاستثمار الملاكي في كلا الدولتين إلا ان البعض من المستثمرين الملاك لا يطبقوا مبادئ تبني هذا المفهوم بالشكل الصحيح ، فأ فقدادهم لمعرفة أسس الاستثمار السليم وتقدير المشروعات يؤدي في النهاية إلى اتخاذهم لخطوات استثمارية خطأة تؤثر سلباً على مفهوم المستثمر الملاك مما يؤثر سلباً على انتشاره بين المستثمرين الملاك المحتملين .

8-1-9 وفي دراسة (Johnand Stevenand James, 2002) عن كيفية جذب المستثمر الملاك لغرض الاستثمار في قطاع التقنية الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية . فأشارت الدراسة إلى أن ما يعوق تبني مفهوم المستثمر الملاك في قطاع التقنية الحيوية في الولايات المتحدة الأمريكية هو ضرورة أن يكون المستثمر مطلع على هذا القطاع حتى يحقق النجاح ويحقق الربح ، ولطبيعة قطاع التقنية الحيوية الحساسة فإن بعض المستثمرين الملاك وبحكم عدم اطلاعهم الكافي فإنهم غير قادرين على تقديم الاموال فقط من دون أي خبرة وهو لا يحبذه صاحب المشروع الريادي .

8-1-10 كما أوضحت دراسة (Liu, 2000) حول المستثمرين الملاك في كندا ، بإن أكثر ما يواجه المستثمرين الملاك من معوقات تحد من زيادة استثمارتهم مجموعة من النقاط منها : ضعف التواصل ما بين أصحاب المشاريع الريادية والمستثمرين الملاك بالإضافة إلى الضرائب المرتفعة والتشريعات الخاصة بالسوق المالي في كندا والتي يعتبرها بعض المستثمرين الملاك بأنها غير مناسبة لهم كمستثمرين ، وكذلك التخلّي المبكر لأصحاب المشاريع الريادية عن إدارة مشاريعهم لصالح المستثمرين الملاك مما يحملهم أعباء اضافية هم في غنى عنها ، وخلصت الدراسة بأن التخلّص من كل هذه المعوقات تحتاج لمجهودات مشتركة ما بين الحكومة والمجتمع ستعزز وبلا شك تحسين بيئة الاعمال ورفع جودة الفرص الاستثمارية .

ختاماً فإن كل الدراسات السابقة وإن كانت تختلف جغرافياً من حيث مكان الدراسة إلا أنها كلها تتشابه في التأكيد على وجود مصطلح المستثمر الملاك كمصدر تمويل للمشروعات الريادية وكذلك التأكيد على وجود معوقات تواجه تبني فكر المستثمر الملاك ، ومن أهم هذه المعوقات البيئة الاقتصادية الغير جيدة ، الوضع السياسي الغير مستقر ، التشريعات القانونية الغير ملائمة ، والأسوق المالية الغير كفء . كما تطرقت هذه الدراسات لمعوقات أخرى ترجع في طبيعتها لخصوصية بعض الدول أو المستثمرين كالأوضاع السياسية الغير مستقرة و عدم انتشار ثقافة الاعتماد على الذات وضعف المعرفة بأساليب الاستثمار لدى المستثمرين الملاك المحتملين .

إن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة وبحسب ما أتيح للباحث من دراسات دولية ومحلية هو أن هذه الدراسة تعتبر من ضمن الدراسات الأولية في ليبيا والتي تتناول مفهوم المستثمر الملاك وما يحيط به من معوقات تحد من انتشاره وتبنيه وتطبيقه .

8-1-2 الريادة :

غالباً ما يرتبط الاستثمار الملاكي كمصدر تمويل بالمشاريع الريادية ، فكثيراً من قصص نجاح رواد الأعمال أرتبطت بالاستثمار الملاكي كمصدر تمويل ، لهذا من المهم توضيح مفهوم الريادة ومن هو الريادي . مفهوم الريادة كما وضحه (محمد، 2013) "هي القدرة على إنشاء شيء جديد ذو قيمة شخصية واجتماعية وتعكس القدرة على تحمل المخاطر المدروسة إزاء تحقيق الرضا الشخصي والاستقلالية وتحقيق المنفعة الاجتماعية والقدرة على المبادرة بتنفيذ عمل جديد والبراعة في الانتباه للفرص واكتشاف مصادر الموارد" .

أما الريادي فهو "الشخص الذي يأخذ من روح المبادرة والمبادأة و المخاطرة والإبداع والتفرد والاستقلالية كسلوك ريادي يعزز الفعل الريادي وبهدف إلى توفير وتحديد واستغلال الفرص لدعم المركز التنافسي للمنظمة بين المنظمات الريادية القائمة والناشئة وذلك لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة " (محمد، 2013) .

8-1-2-1 المراحل الأساسية لنجاح المشاريع الريادية :

من الطبيعي أن يمر أي مشروع من المشاريع بمراحل زمنية عدة تناهياً كيفية نشئته وانطلاقه ، كيفية تمويله مروراً بمرحلة تشغيله ونجاحه ، ولا تختلف المشاريع الريادية عن غيرها من المشاريع النمطية من حيث التسلسل الزمني لنجاحها مع الاختلاف في بعض التفاصيل ، وهذا ما أوضحه (Preston, 2004) عند حديثه على المراحل الأساسية للمشاريع الريادية ، حيث ذكرها كالتالي :

1. مرحلة النشوء - Seed Stage :

في هذه المرحلة تكون لدى الشخص الريادي الفكرة القابلة للتطبيق والنجاح والقادرة على تحقيق الربح ، ولكنها تظل في احتياج إلى المزيد من التطوير ، ويكون مصدر التمويل المبدئي في هذه المرحلة من خلال ما يسمى (3F Money) وهو أصحاب المشروع (Founder) ، العائلة (Family) ، الأصدقاء (Friends) .

2. مرحلة الانطلاق - Start Up Stage :

في هذه المرحلة تكون الفكرة قد تم تطويرها وأصبحت قابلة فعلياً للتسويق التجاري ، ويتم في بدايات هذه المرحلة البحث عن المستثمر الملاك ليس فقط كمصدر تمويل بل للاستعانة بخبرته المتراكمة في مجال الإدارة ، التسويق ، التنظيم ، وكذلك الاستعانة بشبكات علاقاته المتميزة والمترابطة لديه وذلك لغرض الإنطلاق الفعلي للمشروع ، ومن ضمن مصادر التمويل المستهدفة المستثمر الملاك ، وعموماً لا تتعدي هذه المرحلة فترة السنة .

3. مرحلة التشغيل - Early Stage :

وفيها يتم الانتاج والتوزيع الفعلى للمنتج أو الخدمة ، وتستمر هذه لمرحلة لمدة خمس سنوات ، وخلال هذه الفترة قد لا يتحقق المشروع اي أرباح ويتم في المرحلة التوسع في الاحتياج التمويلي فيتم اللجوء للمستثمر المغامر .

4. مرحلة النضوج - Later Stage

يبلغ المشروع في هذه المرحلة النضوج ويكون جاهزاً لتحقيق الربح ، وفي حالة أن المشروع حقق معدلات نمو كبيرة ومستمرة فإن هذه المرحلة تكون مناسبة للحصول على مصدر تمويلي آخر يتمثل في ما يعرف بالاصدار الأولى للجمهور (IPO) .

ما سبق ذكره نلاحظ في المرحلة الثانية مدى الارتباط المبكر مابين أصحاب المشاريع الريادية والمستثمرين الملاذة ، وهذا ما يجعلنا في الفقرة التالية نتكلم بشكل أكثر تفصيلاً عن المستثمر الملاك .

3-1-8 المستثمر الملاك :

إن تسمية المستثمر الملاك قديمة نسبياً وأول ظهور لها كان في نهاية القرن التاسع عشر عندما قام المستثمرين الأغنياء بتمويل الاحتياجات التمويلية الأساسية لمخرجي العروض المسرجية والموسيقية المقامة بشارع براد واي الشهير بنبيوبورك وتحملهم مخاطر فشل هذه العروض وكان ذلك مقابل التقرب من نجوم العروض المسرحية بالإضافة إلى حصولهم على بعض العوائد المادية من هذه العروض ونتيجة لذلك أطلق عليهم لقب المستثمرين الملاذة (Ramadani, 2012) . كما أمتد الأثر الإيجابي للمستثمرين الملاذة لبعض المشاريع الريادية والتي أصبحت فيما بعد أيقونة استثمارية عالمية ومن هذه المشاريع : الهاتف للمخترع الريادي جراهم بل - شركة فورد لصناعة السيارات - شركة أبل - شركة أمازون وغيرها من الشركات الناجحة (Osnabrugge and Robinson, 2000) ، تطور مفهوم المستثمر الملاك في العالم الغربي وأصبح مصدر تمويلي أساسي لعدد من المشاريع الريادية كما أن أصحاب هذه المشاريع يفضلوا هذا المصدر لقلة القيود المرتبطة به .

3-1-8-1 تعريف المستثمر الملاك :

تعددت التعريفات الخاصة بالمستثمر الملاك إلا أنها جميعاً لاختلف في مضمونها عن بعض فقد عرف (Fiti, 1999) المستثمرين الملاذة بأنهم افراد لديهم قدرات تمويلية جيدة ولديهم الرغبة لدعم اي مشروع يملأ أفكار ريادية .

اما (Mason and Harison, 2008) فقد عرفا المستثمرين الملاذة بأنهم مجموعة من رجال الأعمال يتحركوا بشكل فردي من خلال جمعيات رسمية أو غير رسمية ، ويقوموا مباشرة برأسمالهم في مشاريع غير مدرجة بسوق الأوراق المالية ، كما أنه لا تربطهم بهذه المشاريع اي روابط عائلية ، كما أنه وب مجرد استثمار أموالهم في هذه المشاريع الريادية تبدء مشاركتهم النشطة في هذه المشاريع من حيث الادارة والتخطيط والتنظيم . كذلك عرفه (Ramadani , 2012) بأنه رجل الأعمال المستعد لاستثمار ما أكتسبه من معرفة وخبرة ومال خلال فترة نشاطه وعمله السابق في دعم المشاريع الريادية وذلك لغرض دعم المشاريع الريادية للشباب على أن يكون شريكاً في الارباح متى تحققت.

8-1-3-2 محفزات المستثمرين الملاكية :

من خلال ما تم الأطلاع عليه من دراسات سابقة عن المستثمرين الملاكية فإن أهم ما يمكن تلخيصه من نقاط

توضح الدافع الكامنة وراء عملياتهم الاستثمارية هي كالتالي :

- توقع الحصول على أرباح رأسمالية كبيرة .
- الأحساس بالمسؤولية الاجتماعية .
- الرغبة في مساعدة الطموحين من أصحاب الأفكار الريادية .
- الرغبة في خوض مغامرة ومنعة جديدة .

كما أوضح (Macht, 2007) في دراسته والتي أجريت في بريطانيا حول ما يقدمه المستثمرين الملاكية غير المال ، " بالرغم من أن ثلاثة المستثمرين الملاكية قالوا ان الربح من خلال العائد على الاستثمار يعتبر مهم لهم ، إلا أن أكثر من نصفهم أيضاً قالوا بين متعة دعم أفكار ومهارات وشبكات تواصل أصحاب المشاريع الريادية تعتبر محفزة جداً لهم . أخيراً من المهم توضيح ذلك وهو أن المستثمرين الملاكية لا يعتبروا أهل أحسان وإن كانت طبيعة نشاطهم خيرة ، فمحفزهم الأساسي كما أوضحت كل الدراسات هو زيادة ثروتهم من خلال ما ينال لهم من فرص استثمارية ريادية .

8-1-3-3 أهمية المستثمرين الملاكية في تمويل المشروعات الريادية :

تتعدد أهمية المستثمرين الملاكية للمشروعات الريادية ، وإن كان المال كمصدر تمويل هو أهم ما يبحث عنه أصحاب المشاريع الريادية إلا أن ما يميز المستثمرين الملاكية أيضاً عن باقي المستثمرين عناصر جذب أخرى تجعله في معظم الأحيان مصدر التمويل المفضل للعديد من أصحاب المشاريع الريادية ، عموماً يمكن تلخيص أهمية مفهوم المستثمر الملاك في النقاط التالية :

1. تعتبر الأموال المستثمرة في المشاريع الريادية من قبل المستثمرين الملاكية مهمة جداً ولها دور بارز

في نجاح العديد منها . فكما أوضح (Sohl, 2003) هناك ما يقارب من 300,000 إلى 350,000 ألف مستثمر ملاك في الولايات المتحدة الأمريكية ، ينفقوا أكثر من 30 مليار دولار سنوياً على أكثر من 50,000 مشروع ريادي . أما في المملكة المتحدة فهناك ما يبين 20,000 إلى 40,000 مستثمر ملاك يستثمروا ما بين 0.5 إلى 1 مليار جنيه استرليني في ما بين 3,000 إلى 6,000 مشروع ريادي

2. مصطلح المال الذكي (Smart Money) هو أهم ما يميز المستثمر الملاك عن غيره من المستثمرين ، كون أن المستثمر الملاك عند استثماره لا يقدم فقط المال بل يقدم المال الممزوج بالخبرة والمعرفة وهذا ما يعتبر ملائم جداً لأصحاب المشاريع الريادية الجديدة .

3. نتيجة للفترة الزمنية الطويلة جداً والتي قضاها المستثمرين الملاكية في مجال المال والأعمال فإنهم وبطبيعة الحال أوجدوا لأنفسهم شبكة كبيرة جداً من العلاقات مع أطراف مهمة عدة كالمصارف ،

شركات التأمين ، المحاسبين ، المحامين ، مصلحة الضرائب وغيرهم الكثير من الجهات . لهذا يعتبر المستثمر الملاك مهم جداً لأصحاب المشاريع الريادية ، حيث أنهم وفي حالة حصولهم على دعم لمشاريعهم الريادية من قبل المستثمرين الملاذة فإن الدعم لن يكون مادي فقط بل سيهدى إلى الاستفادة من شبكة العلاقات الخاصة بالمستثمر الملاك .

4. الطبيعة المزنة للمستثمر الملاك ، فالتعامل مع المستثمر الملاك كمصدر تمويل يعتبر أسهل من التعامل مع مصادر التمويل الأخرى كالبنوك مثلًا . فالاتفاق مابين صاحب المشروع الريادي والمستثمر الملاك كمصدر تمويل لا يتطلب ضمانات أو فائدة مدفوعة يقدمها الطرف الأول للثاني ، كما إن أخفاق المشروع الريادي في تحقيق النجاح ضمن عوامل السوق الطبيعية لا يترتب عليه اي التزام على صاحب المشروع الريادي للمستثمر الملاك .

4-3-1-8 شبكات وجمعيات المستثمرين الملاذة :

تعرف جماعات المستثمرين الملاذة بأنها مؤسسات تضم مجموعة من رجال الأعمال لديهم الرغبة في تبني مفهوم الاستثمار الملاذكي ويشاركون فيما بينهم بالمال والمعرفة والخبرة والعلاقات لغرض البحث عن مشاريع رياضية جديدة يمكن أن يشاركون فيها وفي ما تحمله من مخاطر محتملة أو فرصة استثمارية مستقبلية ممتازة . (Ramadani, 2012)

يعتبر أول ظهور لمؤسسة رسمية تضم مجموعة من المستثمرين الملاذة في العام 1995 في وادي السيلكون بولاية كاليفورنيا - الولايات المتحدة الأمريكية حيث سميت بفرقة الملاذة ، وتلي ذلك العديد من جماعات المستثمرين الملاذة مثل (Common) , (Sierra Angels - 1997 - Tech Coast Angel) ، (Dinner Club- 1999 - Angels 1997 - 1999) ، كما ان هذه الجمعيات تختص وبحسب اهتمامات المستثمرين الملاذة في الاستثمار في قطاعات اقتصادية معينة كقطاع الرعاية الصحية وقطاع التكنولوجيا وغيرها من القطاعات . (Mason, 2006)

9-1 الاطار العلمي :

يتكون مجتمع الدراسة من كليات الاقتصاد بمؤسسات التعليم العالي الجامعية ، أما عينة الدراسة ونظراً لصعوبة استخدام اسلوب المسح الشامل لكل مفردات مجتمع الدراسة فكانت العينة طبقه عشوائية واقتصرت على أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي وذلك نظراً لقدمها وكفاءة منتسبيها من أعضاء هيئة التدريس وتنوع تجاربهم الوظيفية في مؤسسات اقتصادية مختلفة على مستوى ليبيا واطلاعهم بحكم تخصصهم على أوضاع المؤسسات الاقتصادية بالدولة وقدرتهم على فهم مايدور فيها اقتصادياً ، ونظراً لكون أن موضوع الدراسة متداخل مع مؤسسات اقتصادية لهذا تمت مراعاة صياغة اسئلة الاستبانة بشكل متسق ومترابط ومشترك تمكن المستهدفين بحكم مسماهم التعليمي وتحصصهم من القدرة على الإجابة على كل الأسئلة .

9-1-1 أداة الدراسة :

اعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات اللازمة لموضوع البحث على الاستبانة ، حيث تم تجهيز استماراة الاستبانة وتصميمها بناءً على ماتم الاطلاع عليه من دراسات سابقة تخص موضوع الدراسة ، حيث صممت الاستبانة بما يتوافق مع خصوصية الدراسة وأستخدم فيها مقاييس ليكرت الخمسى (Likert Scale). كما تم الاستعانة بأراء أكاديميين من جامعة بنغازي على درجة عالية من الخبرة في البحوث العلمية وذلك لغرض تحكيم الاستبانة والمساعدة على تطويرها . تم توزيع عدد 45 إستبانة على العينة المستهدفة تم استرجاع 42 استماراة إستبانة وكانت الاستمارات القابلة للتحليل الاحصائى 36 استماراة بنسبة بلغت 80% وهذه تعد نسبة جيدة لإجراء الاختبارات الاحصائية .

9-1-2 تحليل البيانات احصائيًا :

بعد جمع الاستبانة الموزعة وتغريغها تم معالجة البيانات الواردة فيها احصائيًا من خلال برنامج (Statistical Package For Social Sciences – Spss 19) وفي سبيل ذلك تم اللجوء إلى تطبيق بعض الاساليب الاحصائية الوصفية والاستدلالية ، وهي كالتالي :

- الجداول التكرارية لوصف عينة الدراسة .
- المتوسطات الحسابية والاتحرافات المعيارية .
- استخدام معامل (ألفا كرونباخ-Alpha Cronbach's) .
- استخدام اختبار (SmirnovColmigorov- كولمجروفسميرنوف) لاختبار فرضيات الدراسة .
- استخدام الاختبار الاحصائي (One Sample T test) لاختبار فرضيات الدراسة .

9-1-2-1 معامل (ألفا كرونباخ- Alpha Cronbach's) :

لتأكيد على دقة الاستبانة وما إذا كانت هناك اسئلة يجب حذفها للرفع من قيمة معامل الثبات وتحسينه فقد تم إختبار صدق الاستماراة وكانت النتيجة (0.73) أما قياس ثبات الاستماراة احصائيًا فكانت النتيجة (0.856) وبما أن نتيجة ثبات إستماراة الاستبانة كانت أكبر من (0.6) فإن هذه النتائج تعتبر مقبولة وتدل على صدق وثبات وصلاحية إستماراة الاستبانة وتشير إلى ثبات اراء العينة نحو إستماراة الاستبانة .

9-1-2-2 استخدام اختبار (كولمجروف سميرنوف-Smirnov test Colmigorov) :

حيث أنه يتم استخدام هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ، ومن خلال تطبيق هذا الاختبار نجد ان النتيجة الاحتمالية كانت ($Sig.=0.2$) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يشير إلى أن بيانات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي .

9-1-3 تحليل بيانات الدراسة :

تم تحليل بيانات استماراة الاستبانة وكانت على النحو التالي :

1- تحليل صفات المشاركين بالدراسة :

جدول (1) - التحليل الوصفي للبيانات

البيان	المتغير	النكرار	النسبة
--------	---------	---------	--------

%63.9	23	ماجستير	المؤهل العلمي
%36.1	13	دكتوراة	
%100	36	المجموع	
%58.3	21	محاضر مساعد	الدرجة العلمية
%11.1	4	محاضر	
%27.8	10	أستاذ مساعد	
%2.8	1	أستاذ مشارك	
0	0	أستاذ	
%100	36	المجموع	
%38.9	14	اقتصاد	التخصص العلمي
%19.4	7	ادارة	
%19.4	7	محاسبة	
%5.6	2	تسويق	
%16.7	6	تمويل و مصارف	
0	0	أخرى	
%100	36	المجموع	
%22.2	8	أقل من 5 سنوات	الخبرة
%50	18	من 5 سنوات إلى 10 سنوات	
%27.8	10	أكثر من 10 سنوات	
%100	36	المجموع	

يوضح الجدول رقم (1) تحليل البيانات الديموغرافية ، حيث نجد انه ضمن المؤهلات العلمية فإن حملة الماجستير لهم النسبة الأكبر وكذلك بالنسبة للدرجات العلمية . أم فيما يخص التخصص العلمي فإن النسبة الأكبر (38.9%) لتخصص الاقتصاد وهي نسبة جيدة وتقييد بلا شك الدراسة كون أن تخصص الاقتصاد يخالف التخصصات الأخرى هو من يدرس موضوع إدارة وتقدير المشروعات ، ويأتي بعد ذلك تخصص الإدارة والمحاسبة (19.4%) أما باقي التخصصات الأخرى فضلاً عنها مفهوم كون أنها تعتبر أقسام حديثة وعدد أعضاء هيئة التدريس فيها قليل ، وعموماً فإن كل التخصصات المذكورة تساهم في إثراء موضوع الدراسة وأصحاب هذه التخصصات لديهم المقدرة على الإجابة على كافة أسئلة الاستبانة . أما فقرة الخبرة فتوضح أن الحصة الأكبر هي لمن لديهم خبرة تفوق 5 سنوات بنسبة تقريبية (78%)، (من 5 سنوات إلى 10 سنوات = 50%) و (أكثر من 10 سنوات = 27.8%) ، هذه النسبة تعتبر مهمة جدا ، فلو أعتبرنا ان تحليل المؤهلات العلمية يعتبر نوعاً ما سبيئ كون أن حملة الماجستير يشكلوا النسبة الأكبر مما قد يعني عدم وضوح بعض

الاستلة لديهم ، ولكن فقرة الخبرة تعتبر مهمة جدا في هذه الدراسة وتعطي كما يعتقد الباحث المقدمة الكاملة للمبحث على فهم الاستلة بشكل واضح وبالتالي الاجابة عليها بشكل صحيح .

9-1-4 التحليل الوصفي لمعوقات الدراسة :

قبل اجراء التحليل الوصفي للاستبانة فإنه من الضروري معالجة استمار الاستبانة وقد وضع (الفضلي وأخرون، 2018) كيفية معالجة الاستبانة من خلال طرح أعلى قيمة من أقل قيمة لمقاييس ليكرت الخامس (4=1-5) ومن ثم قسمة أكبر قيمة على 4 ($0.8 = 4 \div 5$) ثم إضافة هذه القيمة لأقل قيمة للقياس وينتج عن ذلك الجدول التالي . مع استبدال عمود مستوى مؤشر المعوقات من قبل الباحث بعمود مستوى الموافقة :

جدول (2) - مستوى الموافقة

مستوى الموافقة	مدى المعوقات
غير موافق تماماً	من 1 إلى أقل من 1.80
غير موافق	من 1.80 إلى أقل من 2.60
لا أدرى	من 2.6 إلى أقل من 3.40
موافق	من 3.40 إلى أقل من 4.20
موافق تماماً	من 4.20 إلى 5

جدول (3) - تحليل البيانات المتعلقة بمتغير المؤسسات التعليمية

الرأي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ت
غير موافق	1.081	2.44	يعرف القائمون على مؤسسات التعليم العالي المحلية أهمية الاستثمار الملائكي كمصدر تمويل .	1
غير موافق	0.959	2.22	تهتم مؤسسات التعليم العالي المحلية بتدريس مفهوم الاستثمار الملائكي كمصدر تمويل .	2
غير موافق	0.893	2.06	تقيم مؤسسات التعليم العالي المحلية ندوات ومؤتمرات وورش عمل خاصة بمفهوم الاستثمار الملائكي كمصدر تمويل .	3
غير موافق	0.874	2.25	تهتم مؤسسات التعليم العالي المحلية بتقديم أبحاث ودراسات حول مفهوم الاستثمار الملائكي كمصدر تمويل .	4
لا أدرى	1.090	2.89	تهتم مؤسسات التعليم العالي المختلفة بتنقييف طلابها اقتصادياً .	5
غير موافق	0.319	2.37	المتوسط والانحراف المعياري العام	

يتضح من الجدول رقم (3) بأن اتجاهات المشاركون في الإجابة على استلة الفرضية الأولى تميل نحو عدم موافقتهم على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى وذلك بمتوسط حسابي (2.37) وانحراف معياري (1.080) ، وهذا ما يشير إلى تأكيد المشاركون بالإجابة على العبارات المذكورة من عدم اهتمام مؤسسات التعليم العالي بتوضيح شامل وعمق لمفهوم المستثمر الملاك كمصدر تمويل .

جدول (4) - تحليل البيانات المتعلقة بسوق الأوراق المالية الليبي

الرأي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	ت
غير موافق	1.022	2.39	توجد معرفة مسبقة لدى شريحة كبيرة من المجتمع بأهمية سوق الأوراق المالية .	1
غير موافق	1.069	2.33	يعمل سوق الأوراق المالية على تعزيز الوعي الاستثماري لدى صغار المستثمرين	2
غير موافق	0.956	2.33	يعمل سوق الأوراق المالية على إبراز دوره الاقتصادي المهم والفعال من خلال وسائل دعائية متعددة (الجهاز المرئي – الجهاز المسموع – الهاتف النقال – الانترنت - الصحف) .	3
غير موافق	0.920	2.31	يعمل سوق الأوراق المالية على تطوير خدماته لسهولة الوصول إليها من خلال وسائل التكنولوجيا الحديثة (التطبيقات التكنولوجية مثل) .	4
غير موافق	0.996	2.42	يعمل سوق الأوراق المالية على إبراز أخباره وتقاريره اليومية ، الشهرية والسنوية (مؤشرات الأسعار – حجم التداول ... الخ) بشكل يضمن الوصول لأكبر عدد ممكن من المهتمين .	5
غير موافق	0.466	2.35	المتوسط والانحراف المعياري العام	

يتضح من الجدول رقم (4) بأن اتجاهات المشاركون في الإجابة على استلة الفرضية الثالثة تميل نحو عدم موافقتهم على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة وذلك بمتوسط حسابي (2.35) وانحراف معياري (0.456) ، وهذا ما يشير إلى تأكيد المشاركون بالإجابة على العبارات المذكورة من عدم تشجيع سوق الأوراق المالية على تبني مفهوم المستثمر الملاك كمصدر تمويل .

9-1-5 تحليل الاحصاء الاستدلالي :

اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار (One Sample T test)

جدول (5) - اختبار الفرضية الرئيسية - الفرضية الفرعية الأولى

الفرضية الرئيسية : لا توجد معوقات تواجه تبني فكر المستثمر الملاك كمصدر تمويل للمشروعات الريادية				
الفرضية البديلة الأولى : لا تهتم مؤسسات التعليم العالي بتوضيح شامل وعمق لمفهوم المستثمر الملاك كمصدر تمويل				
القرار	قيمة مستوى المعنوية	قيمة (t) المحسوبة	المتوسط	الفرض
رفض الفرضية الصفرية	0.000	14.263	2.37	$H_1 : \mu \neq 3$

نلاحظ من الجدول رقم (5) والمتصل باختبار الفرضية الفرعية الأولى ضمن الفرضية الرئيسية بين قيمة مستوى المعنوية ($P-Value = 0.000$) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5% مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل والذي ينص على أن مؤسسات التعليم العالي لاتهم بتوضيح شامل وعمق لمفهوم المستثمر المالك كمصدر تمويل.

جدول (6) - اختبار الفرضية الرئيسية - الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية الرئيسية : لا توجد معوقات تواجه تبني فكر المستثمر المالك كمصدر تمويل للمشروعات الريادية				
الفرضية البديلة الثانية : لا يشجع سوق الأوراق المالية على تبني مفهوم المستثمر المالك كمصدر تمويل .				
القرار	قيمة مستوى المعنوية	قيمة (t) المحسوبة	المتوسط	الفرض
رفض الفرضية الصفرية	0.000	12.697	2.35	$H_0 : \mu=3$ $H_1 : \mu \neq 3$

نلاحظ من الجدول رقم (6) والمتصل باختبار الفرضية الفرعية الثالثة ضمن الفرضية الرئيسية بين قيمة مستوى المعنوية ($P-Value = 0.000$) وهذه القيمة أقل من مستوى المعنوية 5% مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل والذي ينص على أن سوق الأوراق المالية لا يشجع على تبني مفهوم المستثمر المالك كمصدر تمويل .

1-10 النتائج والتوصيات :

1-1-1 النتائج :

أظهر التحليل الاحصائي للبيانات المتحصل عليها من خلال الاجابة على الاسئلة الخاصة بالفرضيات الفرعية والمنظوية تحت الفرضية الرئيسية للدراسة بين مؤسسات التعليم العالي لا تعني أهمية مفهوم المستثمر المالك كمصدر تمويل للمشروعات الريادية حيث أن توضيح هذا المفهوم من حيث نشاته وآلية عمله ومزايا وجوده كمصدر تمويل وكذلك نجاحه المحقق لا يتم التطرق إليه من قبل مؤسسات التعليم العالي . كذلك اشارت النتائج الخاصة بالفرضية الفرعية الثانية بين سوق الأوراق المالية الذي يعتبر من أهم العوامل المساعدة في تبني فكر المستثمر المالك لايؤدي دوره بالشكل المتعارف عليه والذي سيساهم في تبني هذا الفكر .

1-1-2 التوصيات :

- على مؤسسات التعليم العالي إدراك أهمية مفهوم المستثمر المالك ، وبالتالي يتوجب على المؤسسات التعليمية المختصة ككليات الاقتصاد بالجامعات الليبية مثلاً إدراج هذا المفهوم ضمن المفردات الدراسية لبعض المقررات الأكاديمية بها .
- على مؤسسات التعليم العالي المختلفة الأخرى (الغير اقتصادية) العمل على تنفيذ طلابها إقتصادياً ، فمثل هذا الأجراء سيساعد الطلبة على إدراك مفهوم مهم جداً ، وبالتالي ومستقبلاً من كان منهم رياديأ أو رجل أعمال سيكون المستثمر المالك أحدى خياراته التمويلية أو الاستثمارية .

3. لابد لمؤسسات الدولة المختلفة مد العون لأصحاب المشاريع الريادية وتوفير كل العوامل المساعدة لنجاح أفكارهم سواء من الناحية القانونية ، التنظيمية ، الإدارية ، وكذلك المالية .

4. أهمية سوق الأوراق المالية للمستثمر الملك تكمن في كونه الأداة المستقبلة والتي ستجني من خلالها أرباحه نظير بيع كل أو جزء من حصته وذلك في حالة نجاح المشروع المستثمر فيه ، لهذا يستوجب على سوق الأوراق المالية أن يكون على قدر عالي من الكفاءة الازمة لنجاح أي عملية اصدار أولي للمشاريع الريادية .

5. تناولت هذه الدراسة المعوقات التي تواجه تبني مفهوم المستثمر الملك كمصدر تمويل للمشروعات الريادية في ليبيا ، إلا ان هذا الموضوع يتطلب المزيد من الدراسات في يخص المعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الريادية في ليبيا والتي بدورها تساهم ايجاباً أو سلباً في تبني مفهوم المستثمر الملك .

قائمة المراجع :

أولاً - المراجع العربية :

- الخضر ، حسن رمضان ، "تدريب أصحاب المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا ، الواقع والطلعات" ، بحث غير منشور ، بنغازي : المعهد العالي لإعداد المدربين ، 2009 .

- الفضلي خالد و البرغوثي عماد و الدراجي حسن، "معوقات منح عقود الایجار التمويلي في المصادر التجارية الليبية" ، مجلة الدراسات الاقتصادية ، سرت: جامعة سرت، العدد الرابع، المجلد الأول، 2018، ص ص 123-145 .

- محمد ، سعيد عبدالله ، "إمكانية تعزيز إستراتيجيات الريادة من منظور العلاقة مع التوجه الاستراتيجي" ، مجلة تنمية الرافدين ، الموصل : جامعة الموصل ، العدد 112، المجلد 35، 2013، ص ص 258-285 .

ثانياً - المراجع الأجنبية :

-Mckaskill, T .(2009), An Introduction to Angel Investing, *Melbourne: Breakthrough publisher, First Edition* .

- Mason C. M., and Harrison R., T. (2008), Developing Time Series Data on the Size and Scope of the UK Business Angel Market, *BERR, URN 08/1152* .

- Bayar, Y. and Karaarslan, M. H. and Ozdeveci, C.(2015), Angel Investing from the Perspective Of the Entrepreneurs in Turkey, *Canadian Center of Science and Education*, Vol.8, No.9, pp.116-123 .

- Cumming, D. and Zhang, M (2016), Angel Investors around the World , *Journal of International Business Studies*, No.50, pp.692-719.

- Fiti, T., Markovska H. V., Bateman M., (1999), Entrepreneurship, 2nd Edition, *Faculty of Economics-Skopje*.

-Hellmann, T. and Schure, P. and Vo, D.(2013), Angels and Venture Capitalists: Complements or Substitutes,

http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2602739.

- Holday, J. W. and Meltzer, S. L. and McCormic, J. T. (2003), Strategies for Attracting Angel Investor, *Journal of Commercial Biotechnology*, Vol.9, No.2, pp.129-133 .
- Jose, A. S. and Roure, J. and Aernoudt, R. (2005), Business Angel Academies: Unleashing the Potential for Business Angel Investment, *An International Journal of Entrepreneurial Finance*, Vol.7, No.2, pp.149-165 .
- Liu, Y. (2000), An overview Of angel investor in Canada, <https://www.bis.org/publ/cgfs19boc1.pdf>
- Macht S., (2007), Business angels offer more than money, <http://www.growingbusiness.co.uk>, retrieved on 27.07.2007.
- Markova, S. and Mircevska T. P. (2010), Entrepreneurial Finance: Angel Investing AS A Source Of Funding High-Growth Start-Up Firms, *Annals of the university of Petrosani, Economics*, Vol.10, No.3, pp.217-224 .
- Moses, O. and Adebisi, J. F. (2013), Small Business Financing in Nigeria: An Investigation of the Angel Option, *Canadian Social Science*, Vol.9, No.2, pp.93-98.
- Ramadani, v. (2012), The Importance of Angel Investors in Financing the Growth of Small And Medium Sized Enterprises, *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, Vol.2, No.7, pp.306-322 .
- Sohl, J. E., (2003), The private equity market in the USA: lessons from volatility, *Venture Capital: An international journal of entrepreneurial finance*, Vol.5, pp. 29-46.
- Sohl, J. E. (2006), Angel Investing: Changing Strategies During Volatile Times, *The Journal of Entrepreneurial Finance*, Vol.11, No.2, pp.
- Van Osnabrugge, M. and Robinson, R. J., (2000), Angel Investing: matching start-up funds with start-up companies, *San Francisco: JosseyBassPublications, FirstEdition* .